شبهات حول السنة والرد عليها

شبهات حول السنة والرد عليها

إعداد الدكتور

خالد حسين عيسى كرم .

استاذ مشارك

مدير جامعة دلتا العلوم والتكنولوجيا

2027م

الدار العالمية
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى **2027 م**	**رقم الايداع** 2026 / 19178 978-633-310-001-3 **ISBN**

كرم ، خالد حسبن عيسى
شبهات حول السنة والرد عليها ، خالد حسين عيسى كرم ،– الدار العالمية للنشر والتوزيع ، 2027م .
122 ص ، 24سم .
ردمك : 978-633-310-001-3

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدماً.

الدار العالمية للنشر والتوزيع
111 شارع الملك فيصل – الهرم
ت : 37446324 – 37446438
موبيل : 00201111055147
daralamiya@hotmail.com
daralaalmiya@hotmail.com
وكيلنا بجمهورية السودان
دار الكتاب العربي لطبع ونشر وتوزيع الكتب
ت : 0123625671 - 0910711450
: daralketab01222162@gmail.com

المكتبة الدولية للنشر والتوزيع
شارع المستشفى – برج مصر الخليج
00201111536029
00201229888972
al.dawliah@hotmail.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقــدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، وجعل كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم مصدرَي الهداية والتشريع، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي بلّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد،

فإن السنة النبوية تُعدّ أصلاً من أصول الإسلام ومصدرًا أساسيًا للتشريع، وقد دلّ القرآن الكريم على حجيتها ووجوب اتباعها في مواضع كثيرة، إذ لا يمكن فهم كثير من الأحكام الشرعية وتطبيقها على وجهها الصحيح إلا من خلال ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير. ومن ثمّ كانت العناية بالسنة حفظًا وروايةً ودراسةً ونقدًا من أبرز الخصائص التي امتازت بها الأمة الإسلامية عبر تاريخها.

وعلى الرغم من الجهود العلمية الكبيرة التي بذلها علماء الحديث في تمحيص الروايات ووضع القواعد الدقيقة لنقد الأسانيد والمتون، فقد أُثيرت حول السنة النبوية شبهات متعددة منذ القرون الأولى للإسلام، ثم تجددت في العصر الحديث بأشكال وصيغ مختلفة. وقد انصبت هذه الشبهات على قضايا متنوعة، من أبرزها: حجية السنة، وتدوين الحديث، وعدالة الصحابة، ومنهج المحدثين في التصحيح والتضعيف، ومدى توافق بعض الأحاديث مع العقل أو العلم أو الواقع المعاصر.

وتنبع خطورة هذه الشبهات من أنها لا تستهدف أحاديث جزئية فحسب، بل قد تمتد آثارها إلى التشكيك في مكانة السنة نفسها بوصفها مصدرًا للتشريع، الأمر الذي ينعكس على فهم الإسلام وأحكامه وعقائده. لذلك كان من الضروري تناول هذه الشبهات بالدراسة العلمية الموضوعية، من خلال عرضها كما يطرحها أصحابها، ثم مناقشتها في ضوء النصوص الشرعية وأقوال العلماء وقواعد البحث العلمي.

ويهدف هذا الكتاب إلى بيان مكانة السنة النبوية وحجيتها، ورصد أهم الشبهات المثارة حولها، وتحليل الأسس التي قامت عليها، ثم الرد

عليها ردًا علميًا موثقًا يعتمد على الأدلة النقلية والعقلية والتاريخية، مع إبراز الجهود التي بذلها علماء الأمة في حفظ السنة وتمييز صحيحها من سقيمها،.

وقد سلكتُ في هذا الكتاب منهجًا يقوم على جمع أبرز الشبهات المتداولة، وتصنيفها بحسب موضوعاتها، ثم مناقشتها مناقشة علمية هادئة بعيدة عن التهويل أو التجريح، مع الاستناد إلى المصادر الأصلية في علوم الحديث وأصول الفقه والعقيدة، وبيان وجه الصواب فيما يتعلق بكل شبهة.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين، وأن يسهم في ترسيخ الثقة بالسنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والله ولي التوفيق

الفصل الأول

تعريف السنة وتعريف الشبهة لغة واصطلاحا

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

تعريف السنة

تعريف السنة لغة:

السنة في اللغة هي: الطريقة والسيرة، حسنة كانت أو سيئة ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم (من سن في الاسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها)[1].

تعريف السنة اصطلاحا

1.عند المحدثين: هي ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، قبل البعثة أو بعدها.

2.عند الأصوليين: هي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من

1 صحيح مسلم ج 2 ص 704 ح 1017

قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلا شرعيا.

3. **عند الفقهاء:** هي ما طلب فعله شرعا طلبا غير جازم؛ أي ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه، ويسمى المندوب أو المستحب.

4. **عند علماء العقيدة:** هي ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الاعتقاد والعمل، ويقابلها البدعة.

المبحث الثاني:
تعريف الشبهة

الشبهة لغة:

من الفعل شبه، وهي الالتباس والاختلاط، يقال اشتبه الامر إذا التبس فلم يتميز حقه من باطله، وسميت الشبهة شبهة لأنها تشبه الحق من وجه

الشبهة اصطلاحا:

هي أمر يلتبس في الحق بالباطل، أو دليل ظاهره الصحة وليس بصحيح، فيقع بسببه التردد والاشتباه عند النظر.

وعند العلماء تعرف أيضا:

ما لم يتضح حكمه وحقيقته بسبب وجود ما يوهم أنه حق أو صواب، مع أنه ليس كذلك أو ليس واضحا على وجه اليقين.

وقد جاء هذا المعنى في حديث النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الْحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنْ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ[1].

1 صحيح البخاري ج 1 ص 56 ح ح 52

الفصل الثاني

مجمل الشبهات التي أثيرت حول السنة

الشريعة الاسلامية قائمة على مصدرين عظيمين هما كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وقد تكفل الله بحفظ دينه وهيأ لهذه الأمة علماء أفذاذا بذلوا جهودا عظيمة في حفظ السنة النبوية وتمييز صحيحها من سقيمها، ومع ذلك فقد أثيرت حول السنة النبوية عبر العصور جملة من الشبهات والطعون بعضها قديم نشأ على أيدي أهل الأهواء والبدع، وبعضها حديث أثاره المستشرقون ومن تأثر بهم من الكتاب والمفكرين المعاصرين، وقد تنوعت هذه الشبهات بين الطعن في حجية السنة، والتشكيك في تدوينها، والطعن في رواة الحديث، والادعاء بوجود التعارض بينها وبين العقل أو العلم، وتنبع أهمية دراسة هذه الشبهات من كون السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الاسلامي، والمبينة للقرآن الكريم، والموضحة لأحكامه، فلا يمكن فهم كثير من أحكام الشريعة الا من خلالها، لذلك اعتنى العلماء قديما وحديثا بالرد على الشبهات، وبيان بطلانها بالأدلة النقلية والعقلية

والتاريخية وفي هذا الفصل سيتم عرض الشبه التي أثيرت حول السنة مجملة ثم نأتي بعد ذلك للتفصيل والرد عليها إن شاء الله

يمكن تلخيص أبرز الشبهات التي تُثار حول السنة النبوية في عدة محاور رئيسية:

1. **شبهات تتعلق بحجية السنة**

القول بأن القرآن وحده مصدر التشريع، وأن السنة ليست ملزمة .

الادعاء بأن طاعة الرسول ﷺ كانت مقصورة على حياته فقط .

الزعم بأن السنة اجتهاد بشري وليست وحيًا أو بيانًا ملزمًا .

2. **شبهات تتعلق بتدوين الحديث ونقله**

الادعاء بأن الأحاديث لم تُدوَّن إلا بعد زمن طويل من وفاة النبي ﷺ .

الاستدلال بأحاديث النهي عن الكتابة للطعن في تدوين السنة .

الزعم بأن الاعتماد على الحفظ الشفهي يجعل الروايات عرضة

للتحريف .

3. شبهات تتعلق بعلم الإسناد والرواة

التشكيك في عدالة الصحابة أو بعض الرواة .

الاعتراض على منهج الجرح والتعديل واعتباره غير موضوعي .

القول باستحالة التحقق من صحة الأسانيد بعد مرور الزمن .

4. شبهات تتعلق بصحة الأحاديث

الاستدلال بوجود أحاديث موضوعة أو ضعيفة للطعن في السنة كلها .

الادعاء بأن كتب الحديث تحتوي على روايات متناقضة .

القول إن بعض الأحاديث أُقحمت لأغراض سياسية أو مذهبية .

5. شبهات تتعلق بعلاقة السنة بالقرآن

الزعم بأن بعض الأحاديث تخالف نصوص القرآن .

الاعتراض على الأحاديث التي تخصص أو تقيد عموم الآيات .

القول بأن السنة أضافت أحكامًا غير موجودة في القرآن .

6. شبهات عقلية وفلسفية

الاعتراض على بعض الأحاديث بدعوى مخالفتها للعقل .

التشكيك في الأخبار الغيبية الواردة في السنة .

اعتبار بعض المعجزات أو الأحداث الخارقة غير قابلة للتصديق .

7. شبهات علمية وتاريخية

الادعاء بوجود تعارض بين بعض الأحاديث والاكتشافات العلمية الحديثة .

التشكيك في دقة بعض الروايات التاريخية الواردة في كتب الحديث .

الاعتراض على بعض الأوصاف الطبية أو الكونية في الأحاديث .

8. شبهات تتعلق بالأحكام الشرعية

الاعتراض على أحاديث الحدود والعقوبات .

الاعتراض على بعض أحكام الأسرة والمرأة .

الاعتراض على أحاديث الجهاد والعلاقات مع غير المسلمين .

9. شبهات المستشرقين والنقد التاريخي الحديث

اعتبار السنة نتاجًا لتطور المجتمع الإسلامي في القرون الأولى .

الادعاء بأن كثيرًا من الأحاديث صيغت لاحقًا ثم نُسبت إلى النبي ﷺ .

تطبيق مناهج النقد التاريخي الحديثة للطعن في المرويات الحديثية .

هذه هي أشهر الفئات العامة للشبهات. أما من حيث التأثير والانتشار، فإن أكثرها تداولًا اليوم يدور حول : حجية السنة، وتدوين الحديث، وصحة الأسانيد، والأحاديث التي يُدعى تعارضها مع القرآن أو العلم أو القيم المعاصرة.

الفصل الثالث
أصول وقواعد الرد على الشبهات
التي أثيرت حول السنة

1.التثبت من صحة الشبهة وفهمها

لا يجوز الرد على شبهة قبل فهمها فهما صحيحا ومعرفة مصدرها ومقصود صاحبها

قال تعالى { يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين }[1].

قال ابن القيم رحمه الله: (ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم: أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علما والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع)[2].

ولهذا يجب معرفة:

1 سورة الحجرات الآية 6

2 اعلام الموقعين عن رب العالمين ج1 ص 95

أ.محل النزاع .

ب.مراد صاحب الشبهة .

ج.مقدماته الفكرية .

د.الأدلة التي يعتمد عليها .

فكثير من الشبهات تنهار بمجرد تحرير محل النزاع.

2. رد المتشابه إلى المحكم

إذا أشكل حديث أو بدا متعارضا مع نص آخر، وجب جمع النصوص كلها ورد المتشابه إلى المحكم

قال تعالى: قال تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ}[1].

1 سورة آل عمران الآية 7

3. التثبت من صحة النقل

التأكد من صحة الحديث أو الأثر أو الرواية التاريخية قبل الاستدلال بها .

قال عبد الله بن المبارك:

"[1]الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء

4.جمع النصوص في المسألة

لا يجوز بناء الحكم على دليل واحد مع إهمال بقية الأدلة .

يفسر القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة.

قال ابن تيمية:

أَنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ؛ فَمَا أُجْمِلَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَدْ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَمَا اُخْتُصِرَ مِنْ مَكَانٍ فَقَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَإِنْ أَعْيَاك ذَلِكَ فَعَلَيْك بِالسُّنَّةِ فَإِنَّهَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ وَمُوَضِّحَةٌ لَهُ؛ بَلْ قَدْ قَالَ الْإِمَامُ

1 صحيح مسلم ج1 ص 12 ح 32

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ مِمَّا فَهِمَهُ مِنْ الْقُرْآنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: { إنَّا أَنْزَلْنَا إلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا } وَقَالَ تَعَالَى: { وَأَنْزَلْنَا إلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ } وَقَالَ تَعَالَى: { وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ } وَلِهَذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { أَلَا إنِّي أُوتِيت الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ } " يَعْنِي السُّنَّةَ[1].

5.الرجوع إلى فهم السلف

لأنهم أعلم الناس باللغة والسياق وأسباب النزول .

قال عبد الله بن مسعود:

"من كان مستنًّا فليستن بمن قد مات ألئك أصحاب محمد صلى

1 مجموع الفتاوى ج 13 ص 363

الله عليه وسلم كانوا خير هذه الأمة أبرها قلوبا وأعمقها علما أقلها تكلفا قوم أختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم [1]

6.التمييز بين المحكم والمتشابه

يرد المتشابه إلى المحكم ولا يبنى الاعتقاد على النصوص المحتملة

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ في الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ[2].

1 حلية الأولياء ج 1 ص 305

2 صحيح البخاري ج 11 ص 103 ح 4547

7.العدل مع المخالف

نقل كلامه كما هو، وعدم نسبة ما لم يقله إليه .

قال تعالى:

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[1].

قال الإمام الذهبي: والعدل مما أتفق أهل الأرض على مدحه والثناء على أهله ومحبتهم، والظلم مما اتفق على ذمه وتقبحه وذم أهله وبغضهم.. والمقصود أن الحكم بالعدل واجب مطلقاً: في كل زمان ومكان، على كل أحد ولكل واحد، والحكم بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو عدل خاص، وهو أكمل أنواع العدل وأحسنها[2].

1 سورة المائدة الآية 8

2 المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي ج 1 ص 115

8.الرد بالدليل لا بمجرد التشنيع

الأصل في الرد إقامة البرهان من القرآن والسنة والعقل الصحيح .

قال تعالى:

﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[1].

9.التفريق بين الشبهة وصاحبها

قد تكون الشبهة باطلة، لكن صاحبها قد يكون جاهلًا أو متأولًا، فيعامل بالعدل والرفق بحسب الحال .

قال ابن تيمية:

أما حديث إن الله خلق آدم على صورته فهذا ثابت في الصحيح، وحمله الأئمة على ظاهره، وعند ابن خزيمة وغيره بلفظ: إن الله خلق آدم على صورة الرحمن من الناس مَن أوّل هذا الحديث وقال: إن الله خلق آدم على صورته أي: على صورة آدم، لكن الإمام أحمد أنكر

1 سورة البقرة الآية 111

على من أول الحديث بهذا التأويل، وعد هذا نوعا من التجهم[1].

وممن تأول هذا الحديث الإمام ابن خزيمة –رحمه الله، لكنه أخطأ؛ ولهذا قال الذهبي في ترجمته لما ذكر كتابه "التوحيد" قال: وتأول فيه حديث الصورة فأخطأ، ولكن ليس كل من أخطأ بدّعناه وضللناه؛ لأنا لو عملنا هكذا لم يسلم لنا أحد من الأئمة

1 الفتوى الحموية ج ج 1 ص 296

الفصل الرابع

شبهة عدم كتابة الحديث وتدوينه

شبهة عدم كتابة الحديث وتدوينه من أشهر الشبهات التي يثيرها منكرو السنة، وخلاصتها كانت السنة وحيًا، فلماذا لم تُكتب في عهد النبي ﷺ كما كُتب القرآن؟ وهل يدل تأخر التدوين الرسمي على عدم حجيتها؟

والجواب العلمي يقوم على التفريق بين الكتابة الفردية للحديث التي ثبتت في عهد النبي ﷺ، وبين التدوين الرسمي الجامع الذي تم في عصر لاحق.

أولًا: أصل الشبهة

يزعم بعضهم أن النبي ﷺ نهى عن كتابة الحديث، وأن السنة بقيت قرنين بلا تدوين، مما يجعلها غير موثوقة.

وهذا الاستدلال غير صحيح؛ لأن النصوص الواردة في النهي ليست مطلقة، وقد ثبتت نصوص أخرى بالإذن في الكتابة، وجمع العلماء بينها.

ثانيًا: الأدلة على كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ

حديث النهي عن الكتابة

عَنْ أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ « لاَ تَكْتُبُوا عَنِّى وَمَنْ كَتَبَ عَنِّى غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّى وَلاَ حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَىَّ – قَالَ هَمَّامٌ أَحْسِبُهُ قَالَ – مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »[1].

حديث الإذن بالكتابة

أحاديث الإذن بالكتابة

عن عبد الله بن عمرو قال: استأذنت النبي، صلى الله عليه وسلم، في كتابة ما سمعت منه، قال فأذن لي فكتبته فكان عبد الله يسمي صحيفته تلك الصادقة[2].

»اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا الحق«.وفي رواية "

1 صحيح مسلم ج 8 ص 229 ح 7702

2 الطبقات الكبرى لابن سعد ج 2 ص 373

كتابة الحديث لأبي شاه

عن هُرَيْرَةَ أَنَّهُ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ قَتَلَتْ خُزَاعَةُ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ بِقَتِيلٍ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي أَلَا وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا وَلَا يَلْتَقِطُ سَاقِطَتَهَا إِلَّا مُنْشِدٌ وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا يُودَى وَإِمَّا يُقَادُ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شَاهٍ فَقَالَ اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ[1].

وهذا نص صريح في الإذن بالكتابة

ثالثًا: كيف جمع العلماء بين أحاديث النهي والإذن؟

قال الحافظ ابن حجر: وَمِنْ قِصَّة أَبِي شَاه أَنَّ النَّبِيّ صَلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ فِي كِتَابَة الْحَدِيث عَنْهُ، وَهُوَ يُعَارِض حَدِيث أَبِي سَعِيد

1 صحيح البخاري ج 17 ص 266 ح 6880

الْخُدْرِيّ أَنَّ رَسُول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ " لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غَيْر الْقُرْآن " رَوَاهُ مُسْلِم. وَالْجَمْع بَيْنهمَا أَنَّ النَّهْي خَاصّ بِوَقْتِ نُزُول الْقُرْآن خَشْيَة اِلْتِبَاسه بِغَيْرِهِ، وَالْإِذْن فِي غَيْر ذَلِكَ. أَوْ أَنَّ النَّهْي خَاصّ بِكِتَابَةِ غَيْر الْقُرْآن مَعَ الْقُرْآن فِي شَيْء وَاحِد وَالْإِذْن فِي تَفْرِيقهمَا، أَوْ النَّهْي مُتَقَدِّم وَالْإِذْن نَاسِخ لَهُ عِنْد الْأَمْن مِنْ الِالْتِبَاس وَهُوَ أَقْرَبهَا مَعَ أَنَّهُ لَا يُنَافِيهَا. وَقِيلَ النَّهْي خَاصّ بِمَنْ خُشِيَ مِنْهُ الِاتِّكَال عَلَى الْكِتَابَة دُون الْحِفْظ، وَالْإِذْن لِمَنْ أُمِنَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَعَلَّ حَدِيث أَبِي سَعِيد وَقَالَ: الصَّوَاب وَقْفه عَلَى أَبِي سَعِيد، قَالَهُ الْبُخَارِيّ وَغَيْره. قَالَ الْعُلَمَاء. كَرِهَ جَمَاعَة مِنْ الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ كِتَابَة الْحَدِيث وَاسْتَحَبُّوا أَنْ يُؤْخَذ عَنْهُمْ حِفْظًا كَمَا أَخَذُوا حِفْظًا، لَكِنْ لَمَّا قَصُرَتْ الْهِمَم وَخَشِيَ الْأَئِمَّة ضَيَاع الْعِلْم دَوَّنُوهُ، وَأَوَّل مَنْ دَوَّنَ الْحَدِيث اِبْن شِهَاب الزُّهْرِيّ عَلَى رَأْس الْمِائَة بِأَمْرِ عُمَر بْن عَبْد الْعَزِيز، ثُمَّ كَثُرَ التَّدْوِين ثُمَّ التَّصْنِيف، وَحَصَلَ بِذَلِكَ خَيْر كَثِير. فَلِلَّهِ الْحَمْد[1].

1 فتح الباري شرح صحيح البخاري لا بحجر ج 1 ص 181 ح 110

رابعًا: هل كانت السنة محفوظة قبل التدوين الرسمي؟

نعم، وذلك بطريقين:

الحفظ في الصدور، وهو الأصل عند العرب .

الكتابة في الصحف الخاصة .

ومن أشهر الصحف:

صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص (الصادقة) .

صحيفة علي بن أبي طالب .

صحيفة سمرة بن جندب .

- صحيفة جابر بن عبد الله .

صحيفة همام بن منبه، وهي من أقدم الصحف الحديثية الباقية، وروى أكثرها معمر بن راشد في مصنفه .

خامسًا: متى بدأ التدوين الرسمي؟

أول من أمر بجمع الحديث رسميًا هو الخليفة عمر بن عبد العزيز.

فقد كتب إلى أبي بكر بن حزم:

" انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاكْتُبْهُ فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلْتُفْشُوا الْعِلْمَ وَلْتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا[1].

ثم دوَّنه علماء كبار، منهم:

محمد بن شهاب الزهري .

مالك بن أنس في الموطأ .

ثم جاء عصر المسانيد والصحاح .

الخلاصة

ثبت النهي عن كتابة الحديث في مرحلة مبكرة، وثبت كذلك الإذن بالكتابة في أحاديث صحيحة .

جمع العلماء بين النصوص بأن النهي كان خشية اختلاط الحديث

1 صحيح البخاري ج 1 ص 104 ح ح 100

بالقرآن أو كان في أول الإسلام، ثم أذن النبي ﷺ بالكتابة بعد زوال سبب النهي .

وُجدت صحف حديثية مكتوبة في عهد النبي ﷺ والصحابة، مما ينفي دعوى أن السنة لم تُكتب مطلقًا .

التدوين الرسمي العام بدأ في عهد عمر بن عبد العزيز، اعتمادًا على مادة علمية كانت محفوظة ومكتوبة ومتداولة بين الصحابة والتابعين، وليس إنشاءً للأحاديث من جديد

الفصل الخامس

شبهة القول بعدم الاحتجاج بالسنة والاكتفاء بالقرآن

أولًا: تعريف الشبهة

يقصد بشبهة عدم الاحتجاج بالسنة والاكتفاء بالقرآن: إنكار كون السنة النبوية مصدرًا مستقلًا للتشريع، والاقتصار على القرآن الكريم وحده في استنباط الأحكام، ويُعرف أصحاب هذا الاتجاه في العصر الحديث بـ"القرآنيين" أو "منكري السنة"، مع أن أصل هذه الفكرة قديم، فقد أخبر النبي ﷺ عن ظهورها

قال رسول الله ﷺ:

»يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله.[1].«

قال محمد بن إدريس الشافعي:

" لم أسمع أحدا نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن

1 سنن أبي داود ج 4 ص 328 ح4606

فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لاحد بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله الله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواهما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].".

ثانيًا: أصل الشبهة

يرى منكرو السنة أن القرآن وحده هو المصدر الملزم، ويبنون قولهم على عدة دعاوى، أهمها:

الدعوى الأولى: القرآن كامل ولا يحتاج إلى السنة

يستدلون بقوله تعالى:

1 الرسالة ج 7 ص 287

﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[1]

وقوله:

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [2]

ويقولون: لو كانت السنة مصدرًا للتشريع لما وصف الله القرآن بأنه تبيان لكل شيء

الدعوى الثانية: الله تكفل بحفظ القرآن ولم يتكفل بحفظ السنة

ويستدلون بقوله تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[3].

ويقولون: الحفظ خاص بالقرآن.

الدعوى الثالثة: طاعة الرسول تعني طاعة القرآن فقط

ويقولون إن النبي ﷺ ليس إلا مبلغًا للقرآن.

1 سورة الأنعام الآية 38

2 سورة النحل الآية 89

3 سورة الحجر الآية 9

ويستدلون بقوله تعالى:

﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾[1].

الدعوى الرابعة: السنة دونت بعد وفاة النبي ﷺ

ويقولون إن تأخر التدوين يؤدي إلى عدم الوثوق بها.

الدعوى الخامسة: كثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة

ويقولون إن وجود الوضع في الحديث يدل على عدم إمكان الاحتجاج بالسنة.

ثالثًا: مناقشة الشبهة والرد عليها

الرد الأول: القرآن نفسه أثبت حجية السنة

أمر الله بطاعة الرسول في عشرات المواضع.

1 سورة المائدة الآية 99

قال تعالى:

﴿**أطيعوا الله وأطيعوا الرسول**﴾[1]

وقال:﴿**من يطع الرسول فقد أطاع الله**﴾[2]

وقال:﴿**وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[3]

وجه الدلالة

لو كانت الطاعة مقصورة على القرآن لكان الأمر بطاعة الرسول تكرارًا لا فائدة فيه، والقرآن منزه عن ذلك.

قال أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

وقد يكون من سنته ما يظن أنه مخالف لظاهر القرآن وزيادة عليه؛ كالسنة المفسرة لنصاب السرقة، والموجبة لرجم الزاني المحصن، فهذه السنة أيضًا مما يجب اتباعه عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر طوائف المسلمين، إلا من نازع في ذلك من الخوارج المارقين،

1 سورة النساء الآية 59

2 سورة النساء الآية 80

3 سورة الحشر الآية 7

الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: " يَحْقِر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا عند الله لمن قاتلهم يوم القيامة[1].

الرد الثاني: السنة وحي من الله

قال تعالى:

﴿**وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى**﴾[2].

قال الحافظ ابن كثير: أي ما يقول قولاً عن هوى وغرض {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} أي إنما يقول ما أمر به يبلغه إلى الناس كاملاً موفوراً من غير زيادة ولا نقصان[3].

1 الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ج 19 ص 245

2 سورة النجم الآية 3. 4

3 تفسير ابن كثير ج 4 ص 279

وقال النبي ﷺ:

عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ أَلَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ وَلَا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنْ السِّبَاعِ أَلَا وَلَا لُقَطَةٌ مِنْ مَالِ مُعَاهَدٍ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُمْ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُمْ فَلَهُمْ أَنْ يُعْقِبُوهُمْ بِمِثْلِ قِرَاهُمْ[1].

قال الخطابي: يحذر بذلك مخالفة السنن التي سنها رسول الله {صلى الله عليه وسلم} مما ليس له ذكر في القرآن على ما ذهب إليه الخوارج، فإنهم تعلقوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التي ضمنت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا[2].

1 مسند الإمام أحمد ج 28 ص 413 ح 17175

2 مشكاة المصابيح ج 1 ص 614

الرد الثالث: القرآن محتاج إلى السنة في بيان أحكامه

أوجب القرآن الصلاة والزكاة والصيام والحج، لكنه لم يبين:

عدد الصلوات .

عدد الركعات .

أنصبة الزكاة .

مناسك الحج بالتفصيل .

نصاب السرقة .

مقدار الرضاع المحرم

قال تعالى:﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم**﴾[1].

قال الحافظ ابن كثير:

ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" يعني: السنة. والسنة أيضًا تنزل عليه بالوحي، كما ينزل القرآن؛

1 سورة النحل الآية 44

إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن، وقد استدل الإمام الشافعي، رحمه الله وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك.

والغرض أنك تطلب تفسيرَ القرآن منه، فإن لم تجدْه فمن السنة، كما قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: "بم تحكم؟ ". قال: بكتاب الله. قال: "فإن لم تجد؟". قال: بسنة رسول الله. قال: "فإن لم تجد؟ ". قال: أجتهد برأيى. قال: فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدره، وقال: "الحمد لله الذي وفَّق رَسُولَ رسولِ الله لما يرضى رسول الله[1].

وقال أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة الدين أن السنة تفسر القرآن وتبينه، وتدل عليه وتعبر عن مجمله، وأنها تفسر مجمل القرآن من الأمر والخبر[2]

1 تفسير ابن كثير ج1 ص 7

2 مجموع الفتاوي ج 5 ص 423

الرد الرابع: حفظ السنة داخل في حفظ الذكر

استدلالهم بأن الحفظ خاص بالقرآن غير لازم فالسنة وحي كما مر معنا كلام الحافظ ابن كثير ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" يعني: السنة. والسنة أيضًا تنزل عليه بالوحي، كما ينزل القرآن؛ إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن، وقد استدل الإمام الشافعي، رحمه الله وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذلك.

ومن الأدلة على أن السنة وحي

قوله تعالى: { وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى }[1].

وقوله تعالى: { وأنزلنا إليك الكتاب والحكمة }[2].

وقد فسر جمهور المفسرين (الحكمة) بأنها السنة، ومنهم محمد بن إدريس الشافعي وابن كثير وابن جرير الطبري

1 سورة النجم الآية 4.3

2 سورة النساء الآية 113

قال الشافعي: فذكر الله الكتاب وهو القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم[1].

كيف حفظ الله السنة ؟

لم يكن حفظ السنة بنفس طريقة حفظ القرآن، وإنما كان من خلال وسائل عظيمة منها:

1.حفظها في صدور الصحابة

2.كتابتها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده

3.نشأت علم الإسناد، وهو من خصائص هذه الأمة

4. ظهور علوم الحديث، الجرح والتعديل، علل الحديث، والتخريج

ولو لم تحفظ السنة، لما أمكن بيان القرآن، ولتعذر العمل بكثير من أحكامه، وهذا يتنافى مع وعد الله بحفظ دينه

1 معرفة السنن والآثار للبيهقي ج 1 ص 4

الخلاصة:

1.السنة هي وحي من الله بنص القرآن

2.وهي بيان للقرآن، ولا يمكن حفظ القرآن عمليا إلا بحفظ بيانه

3.وقد تكفل الله بحفظ الذكر، وأقام لهذه الأمة علماء ميزوا الصحيح من الضعيف، فبقيت السنة الصحيحة محفوظة إلى يوم القيامة، وإن وجدت روايات ضعيفة أو موضوعة فإنها لم تختلط بالسنة الصحيحة، بل كشفها أهل العلم وبينوا حالها.

الرد الخامس: وجود الحديث الضعيف دليل على دقة علماء الحديث لا على سقوط السنة

قولهم في السنة أحاديث ضعيفة وموضوعة، فالسنة كلها غير حجة، استدلال باطل؛ لأنه مبني على تعميم غير صحيح، إذ إن علماء الإسلام لم يجعلوا كل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة يحتج بها، وإنما اشترطوا ثبوت الرواية وصحتها

وقد أجاب العلماء عن هذه الشبهة من عدة أوجه:

أولًا: الخلط بين وجود الروايات وبين حجية السنة

السنة المحتج بها هي السنة الثابتة عن النبي ﷺ، لا كل ما نُسب إليه، وهذا معلوم عند أهل العلم، وقد اجتهدوا اجتهادا عظيما في تمييز الصحيح من الضعيف من سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

فوجود روايات غير ثابتة لا يعني سقوط الروايات الثابتة.

ثانيًا: وجود الحديث الموضوع دليل على قوة علم الحديث لا على بطلانه

يستدل أصحاب الشبهة بوجود أحاديث موضوعة، مع أن معرفة كون الحديث موضوعًا إنما كانت بفضل الله ثم جهود علماء الحديث.

قال عبد الله بن المبارك:

."[1]الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء".

فلو لم يكن هناك منهج علمي لنقد الروايات، لما أمكن تمييز الموضوع من الصحيح.

1 صحيح مسلم ج 1 ص 11

ثالثًا: لا يلزم من وجود الباطل بطلان الحق

هذه قاعدة عقلية متفق عليها.

قال أهل العلم::

وجود الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضي رد الصحيح الثابت عنه، كما أن وجود الشهادة الكاذبة لا يقتضي رد الشهادة العادلة

فوجود المزور لا يبطل الأصل الصحيح

رابعًا: علماء الحديث لم يقبلوا الأحاديث حتى وضعوا شروطًا دقيقة

اشترطوا لقبول الحديث خمسة شروط:

اتصال السند .

عدالة الرواة .

ضبطهم .

السلامة من الشذوذ .

السلامة من العلة .

فالحجة إنما هي فيما اجتمعت فيه هذه الشروط.

خامسًا: لو صح هذا الاعتراض لبطل كل علم

كل مصادر المعرفة البشرية يدخلها الصحيح والخطأ، ومع ذلك لا تُرفض جملةً، بل يُميز الصحيح من السقيم.

قال أهل العلم:

كون الكذابين قد كذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوجب رد ما علم صحته، كما أن وجود من يكذب في الشهادة لا يوجب رد شهادة العدول

سادسًا: القرآن نفسه دل على وجوب التثبت لا على رد الأخبار

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[1].

1 سورة الحجرات الآية 6

فالآية لم تأمر برد جميع الأخبار، وإنما أمرت بالتثبت، وهذا هو عين منهج المحدثين

سابعًا: إجماع الأمة على الاحتجاج بالسنة الصحيحة

قال محمد بن إدريس الشافعي:

"أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد [1]".

فالإجماع إنما انعقد على الاحتجاج بالسنة الصحيحة، لا بكل رواية منسوبة إلى النبي ﷺ.

الخلاصة

1-الاستدلال بوجود الأحاديث الضعيفة على إسقاط حجية السنة مغالطة؛ لأن:

السنة المحتج بها هي الثابتة لا كل ما روي.[1]

2.وجود الضعيف لا يقدح في الصحيح، كما أن وجود العملات

1 مدارج السالكين لابن القيم ج 2 ص 335

المزيفة لا يبطل العملات الصحيحة .

3.علم الحديث وُضع خصيصًا لتمييز الصحيح من الضعيف، وهذه ميزة انفردت بها الأمة الإسلامية .

4 .القرآن أمر بالتثبت، ولم يأمر برد الأخبار كلها

5.أجمع علماء المسلمين على أن السنة الصحيحة مصدر للتشريع، وأن الأحاديث الضعيفة والموضوعة ليست حجة أصلًا، فلا يصح جعل وجودها سببًا لإسقاط حجية السنة كلها

الرد السابع: إجماع الأمة حجة على حجية السنة

انعقد إجماع الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وسائر علماء المسلمين على أن السنة مصدر من مصادر التشريع، وأنها حجة يجب العمل بها.

قال محمد بن إدريس الشافعي:

لم أسمع أحدا نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه

بأن الله عز وجل لم يجعل لاحد بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله الله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواهما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.[1]

قال ابن عبد البر:

وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل وايجاب العمل به اذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو أجماع على هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة الى يومنا هذا الا الخوارج وطوائف من أهل البدع شرذمة لا تعد خلافا وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتى لما يخبره به العالم الواحد اذا استفتاه فيما لا يعلمه

وقبول **خبر الواحد العدل فيما يخبر به مثله**[2].

قال العلامة ابن القيم

1 الأم للشافي ج 7 ص 287

2 التمهيد لابن عبد البر المالكي ج 1 ص 2

وقد حكى الشافعي رضي الله تعالى عنه إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم على أن من استبانت له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد، ولم يستريب أحد من أئمة الإسلام في صحة ما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه، فإن الحجة الواجب إتباعها على الخلق كافة إنما هو قول المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، وأما أقوال غيره فغايتها أن تكون سائغة الاتباع فضلاً عن أن يعارض بها النصوص وتقدم عليها، عياذاً بالله من الخذلان.

وقال تعالى: {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ}، فأخبر سبحانه أن الهداية في طاعة الرسول لا في غيرها، فإنه معلق بالشرط فينتفي بانتفائه وليس هذا من باب دلالة المفهوم، كما يغلط فيه كثير من الناس ويظن أنه محتاج في تقريره الدلالة منه لا تقرير كون المفهوم حجة بل هذا من الأحكام التي ترتبت على شروط وعلقت فلا وجود لها بدون شروطها، إذا ماعلق على الشرط فهو عدم عند عدمه، وإلا لم يكن شرطا له[1].

1 زاد المهاجر ج 1 ص 37

الفصل السادس

شبهات الكلام في عدالة الصحابة

شبهة الطعن في عدالة الصحابة من أشهر الشبهات التي أُثيرت قديمًا وحديثًا، ويقوم الرد عليها بالرجوع إلى القرآن والسنة وأقوال أئمة الإسلام، مع التفريق بين إثبات العدالة العامة للصحابة وبين القول بعصمتهم؛ فأهل السنة لا يقولون بعصمة أحد من الصحابة، وإنما يقولون إنهم عدول في نقل الدين، وأن ما وقع بينهم من اجتهادات أو أخطاء لا يسقط عدالتهم.

أولًا: تعريف الصحابي والعدالة

الصحابي **عند جمهور المحدثين هو:**

من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به، ومات على الإسلام[1]..

وهذا هو تعريف ابن حجر العسقلاني في كتاب **الإصابة في تمييز الصحابة.**

1 الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ج 2 ص 614

أما العدالة **فهي:**

صفة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، وتجعل خبره مقبولًا ما لم يثبت ما يقدح فيه

ثانيًا: أدلة عدالة الصحابة من القرآن

قوله تعالى:

{مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ}[1].

قال ابن كثير:

فالصحابة رضي الله عنهم خلصت نياتهم وحسنت أعمالهم فكل من نظر إليهم أعجبوه في سمتهم وهديهم. وقال مالك رضي الله عنه: بلغني أن النصارى كانوا إذا رأوا الصحابة رضي الله عنهم الذين فتحوا الشام يقولون: والله لهؤلاء خير من الحواريين فيما بلغنا، وصدقوا في ذلك فإن هذه الأمة معظمة في الكتب المتقدمة، وأعظمها وأفضلها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد نوه الله تبارك وتعالى

1 سورة الفتح الآية 29

بذكرهم في الكتب المنزلة والأخبار المتداولة، ولهذا قال سبحانه وتعالى ههنا: {ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ} ثم قال {وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ} أي فراخه {فَآزَرَهُ} أي شده {اسْتَغْلَظَ} أي شب وطال {فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ} أي فكذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم آزروه وأيدوه ونصروه فهم معه كالشطء مع الزرع {لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ}.

ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك رحمة الله عليه، في رواية عنه، بتكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة رضي الله عنهم قال: لأنهم يغيظونهم ومن غاظ الصحابة رضي الله عنهم فهو كافر لهذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء رضي الله عنهم على ذلك، والأحاديث في فضل الصحابة رضي الله عنهم والنهي عن التعرض لهم بمساءة كثيرة، ويكفيهم ثناء الله عليهم ورضاه عنهم[1].

قال الامام القرطبي: قال مالك: من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أصابته هذه

1 تفسير ابن كثير ج 4 ص 247

الآية، ذكره الخطيب أبو بكر.

قلت: لقد أحسن مالك في مقالته وأصاب في تأويله.

فمن نقص واحدا منهم أو طعن عليه في روايته فقد رد على الله رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين، قال الله تعالى: " محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار " الآية[1].

قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾2

قال القرطبي:

فأنزل الطمأنينة، والثبات على ما هم عليه من دينهم وحُسن بصيرتهم بالحقّ الذي هداهم الله له[3].

قوله تعالى:﴿**وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ... رَضِيَ**

1 تفسير القرطبي ج 16 ص 297

2 سورة الفتح الآية 18

3 تفسير القرطبي ج 22 ص 228

اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[1]..

قال ابن عادل الحنبلي:

روى حميدُ بن زيادٍ أنَّهُ قال: قلت يوماً لمحمَّدِ بن كعب القرظيّ: ألا تُخْبرني عن أصحاب الرسول فيما كان بينه ؟ وأردت الفتن، فقال: إنَّ الله قد غفر لجميعهم، وأوجب لهم الجنَّة في كتابه، محسنهم ومسيئهم، قلت له: وفي أيّ موضع أوجب لهم الجنّة ؟ قال: سبحان الله ألا تقرأ قوله: (وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ) إلى آخر الآية ؟ فأوجب الله لجميع أصحاب النبي – عليه الصلاة والسلام – الجنَّة والرضوان، وشرط على التابعين شرطاً، قلت: وما ذاك الشَّرط ؟ فقال: شرط عليهم أن يتبعوهم بإحسان، وهو أن يقتدوا بهم في أعمالهم الحسنة، ولا يقتدوا بهم في غير ذلك، أو يقال: المرادُ أن يتبعوهم بإحسان في القول، وهو ألاَّ يقولوا فيهم سوءاً، وألاَّ يوجهوا الطَّعْنَ فيما أقدموا عليه[2].

1 سورة التوبة الآية 100

2 اللباب في علوم الكتاب ج10 ص 186

ثالثًا: أدلة السنة

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَجِيءُ مِنْ بَعْدِهِمْ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَتُهُمْ أَيْمَانَهُمْ وَأَيْمَانُهُمْ شَهَادَتَهُمْ[1]

قال الحافظ ابن حجر: وَاسْتُدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيث عَلَى تَعْدِيل أَهْل الْقُرُون الثَّلَاثَة وَإِنْ تَفَاوَتَتْ مَنَازِلهمْ فِي الْفَضْل، وَهَذَا مَحْمُول عَلَى الْغَالِب وَالْأَكْثَرِيَّة، فَقَدْ وُجِدَ فِيمَنْ بَعْد الصَّحَابَة مِنْ الْقَرْنَيْنِ مَنْ وُجِدَتْ فِيهِ الصِّفَات الْمَذْكُورَة الْمَذْمُومَة لَكِنْ بِقِلَّةٍ، بِخِلَافِ مَنْ بَعْد الْقُرُون الثَّلَاثَة فَإِنَّ ذَلِكَ كَثُرَ فِيهِمْ وَاشْتُهِرَ[2].

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ[3].:

1 صحيح البخاري ج 16 ص 234 ح 6429

2 فتح الباري شرح صحيح البخاري ج 10 ص 445 ح 3377

3 صحيح البخاري ج 9 ص 209 ح 3674

فيه النهي عن سب الصحابة وبيان فضلهم، وان عملهم لا يدركه من بعدهم، وهذا يدل على عدالته موعلو منزلتهم

عن عبد الله بن معقل المزني قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم و من أبغضهم فببغضي أبغضهم و من آذاهم فقد آذاني و من آذاني فقد آذى الله و من آذى الله يوشك أن يأخذه[1].

فجعل حب الصحابة من محبة النبي وحذر من بغضهم والطعن فيهم، وهذه تزكية وتعديل لهم جميعا.

رابعًا: إجماع أهل السنة

قال ابن الصلاح: إن الأمة مجمعة علي تعديل جميع الصحابة ومن لابس الفتن منهم: فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحسانا للظن بهم ونظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر وكان الله سبحانه

1 شعب الايمان للترمذي ج 2 ص 191 ح 1511

وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة[1].

قال الإمام النووي: الصحابة كلهم عدول، من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يتعد به، وأكثرهم حديثاً: أبو هريرة، ثم ابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأنس، وعائشة[2].

قال ابن حبان: وإنما قبلنا أخبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رووها عن النبي صلى الله عليه و سلم وإن لم يبينوا السماع في كل ما رووا وبيقين نعلم أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابي آخر ورواه عن النبي صلى الله عليه و سلم من غير ذكر ذلك الذي سمعه منه لنهم رضي الله عنهم أجمعين كلهم أئمة سادة قادة عدول نزه الله عز و جل أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم عن أن يلزق بهم الوهن وفي قوله صلى الله عليه و سلم ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير

1 مقدمة ابن الصلاح ج 1 ص 171

2 التقريب والتيسير لمعرفة سنن النذير البشير للنووي ج 1 ص 21

عدل لاستثنى في قوله صلى الله عليه و سلم وقال ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب فلما عدل لاستثنى في قوله صلى الله عليه و سلم وقال ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه و سلم شرفا[1].

قال ابن عبد البر: وأما حديث سمي فهو مسند صحيح ولا فرق فيه بين أن يسمي التابع الصاحب الذي حدثه أو لا يسميه في جواز العمل بحديثه لأن الصحابة كلهم عدول مرضيون وهذا أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث[2].

قال الإمام الصنعاني: إبْهَامَ الصَّحَابِيِّ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُدُولٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ[3].

قال الشيخ بدر الدين العيني: فإن الصحابة كلهم عدول لا يتوهم فيهم

1 صحيح ابن حبان ج 1 ص 162

2 الاستذكار لابن عبد البر ج 3 ص 301

3 سبل السلام للصنعاني ج 1 ص 37

الكذب[1].

قال الإمام المناوي: ولا يضر إبهامه الصحابي لأن الصحابة كلهم عدول[2].

قال الملا علي القارئ: إبهام الصحابي لا يضر لأن الأصح بل الصواب أن الصحابة كلهم عدول ومن وقع له منهم زلة وفقه الله للتوبة ببركة ما حل عليه من الصحبة ولو باللحظة[3].

قال الشيخ زين الدين العراقي: لم نعد فى أنواع المرسل ونحوه ما يسمى فى أصول الفقه مرسل الصحابى مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من احداث الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم لأن ذلك فى حكم الموصول المسند لأن روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابى غير قادحة لأن الصحابة كلهم عدول[4].

1 عمدة القاري شرح صحيح البخاري ج 1 ص 422
2 فيض القدير للمناوي ج 1 ص 223 ح 308
3 مرقاة المفاتيح ج 6 ص 158
4 التقيد والايضاحج 1 ص 75

قال الشيخ أبو عبد الله الفهري: وما أحسن ما قاله الإمام أبو عمرو النصري في تحرير هذا المعنى من أن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحسانا للظن بهم ونظرا إلى ما تمهد لهم من المآثر وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة .

وهذا الذي قاله الإمام أبو عمرو النصري رحمه الله فقد سبقه إلى تحريره إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني وإنما جمع أطراف كلامه وأتي بمعناه وما راق من ألفاظه الحرة الجزلة[1].

قال ابن جماعة: الصحابة كلهم عدول مطلقا لظواهر الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به بالشهادة لهم بذلك سواء فيه من لابس الفتنة وغيره ولبعض أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم في عدالتهم تفصيل واختلاف لا يعتد به وأفضلهم على الإطلاق أبو بكر ثم عمر بإجماع أهل السنة ثم عثمان ثم علي عند جمهورهم وحكى الخطابي عن أهل السنة من الكوفة تقديم علي على عثمان وبه قال أبو بكر بن خزيمة وقال أبو

1 السنن الأبين ج 1 ص 135

منصور البغدادي أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ثم تمام العشرة ثم أهل بدر ثم أحد ثم بيعة الرضوان وممن له مزية أهل العقبتين من الأنصار أما السابقون الأولون[1]

فالكلام في هذا الباب يطول والنقولات عن اجماع أهل العلم والحديث كثيرة في عدالة الصحابة، فالذي يطعن في عدالة الصحابة إنما يطعن في نفسه، وحاله كحال من أراد أن يناطع الجبال بقرون من طين.

الشبهة التي ذكروها حول عدالة الصحابة:

الشبهة الأولى: **كيف يكون الصحابة عدولًا وقد وقع بينهم** القتال؟

الجواب

وقع القتال بينهم باجتهاد، ولم يكن طلبًا للدنيا عند جمهور أهل السنة.

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: وَأَمَّا قِتَالُ الصَّحَابَةِ فَلَمْ يُرْوَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ أَثَرٌ، وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهِ سُرُورٌ؛ بَلْ ظَهَرَ مِنْهُ الْكَآبَةُ، وَتَمَنَّى أَنْ لَا يَقَعَ، وَشَكَرَ بَعْضَ الصَّحَابَةِ، وَبَرَّأَ الْفَرِيقَيْنِ مِنْ

1 المنهل الروي لابن جماعة ج 1 ص 112

الْكُفْرِ وَالنِّفَاقِ، وَأَجَازَ التَّرَحُّمَ عَلَى قَتْلَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَأَمْثَالَ ذَلِك مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا اتِّفَاقُ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنْ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ الطَّائِفَتَيْنِ مُؤْمِنَةٌ. وَقَدْ شَهِدَ الْقُرْآنُ بِأَنَّ اقْتِتَالَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُخْرِجُهُمْ عَنْ الْإِيمَانِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: { وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } { إنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ } فَسَمَّاهُمْ " مُؤْمِنِينَ " وَجَعَلَهُمْ " إخْوَةً " مَعَ وُجُودِ الِاقْتِتَالِ وَالْبَغْيِ [1].

فما وقع بينهم كان عن اجتهاد، والمجتهد قد يخطئ ويصيب، ولا يطعن ذلك في عدالته

ولذلك قال أهل العلم:

نكف عما شجر بين الصحابة، فما شجر بينهم إنما هو اجتهاد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ

1 الفتاوى لشيخ الاسلام ابن تيمية ج 35 ص 72

أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْر[1]..

الشبهة الثانية: وجود المنافقين بين الصحابة

الجواب: المنافقون ليسوا داخلين في اصطلاح "الصحابة" عند المحدثين؛ لأن الصحابي هو من مات مؤمنًا.

قال أهل العلم: من ارتد أو مات على النفاق لا يدخل في الصحبة ‘ وعليه فالمنافقون ليسوا من الصحابة

الشبهة الثالثة : بعض الصحابة ارتكبوا كبائر **مثل قصة حاطب بن أبي بلتعة.**

الجواب: قصة حاطب بن أبي بلتعة معرفة في الصحيحن فعن عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ يَقُولُ سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَالزُّبَيْرَ وَالْمِقْدَادَ فَقَالَ انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةً مَعَهَا كِتَابٌ فَخُذُوا مِنْهَا قَالَ فَانْطَلَقْنَا تَعَادَى بِنَا خَيْلُنَا حَتَّى أَتَيْنَا الرَّوْضَةَ فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ قُلْنَا لَهَا أَخْرِجِي الْكِتَابَ

1 صحيح البخاري ج 18 ص 344 ح 7352

قَالَتْ مَا مَعِي كِتَابٌ فَقُلْنَا لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ قَالَ فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا فِيهِ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى نَاسٍ بِمَكَّةَ مِنْ الْمُشْرِكِينَ يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا حَاطِبُ مَا هَذَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ يَقُولُ كُنْتُ حَلِيفًا وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ مَنْ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنْ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ قَرَابَتِي وَلَمْ أَفْعَلْهُ ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي وَلَا رِضًا بِالْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكُمْ فَقَالَ عُمَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ[1].

وتامل قول النبي صلى الله عليه وسلم:

(وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)

1 صحيح البخاري ج 10 ص 334 ح 4274

فالذنب لا يسقط العدالة مع التوبة أو المغفرة، ونحن لم ندعي عصمة الصحابة كما أن العدالة لا تعني العصمة.

الشبهة الرابعة: إذا كانوا عدولًا فلماذا اختلفوا؟

الجواب: الاختلاف لا ينافي العدالة.

وقد اختلف أبو بكر الصديق مع عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب مع معاوية بن أبي سفيان وكان اختلافهم في مسائل اجتهادية وسياسية، لا في أصول الدين

فالاختلاف طبيعة في البشر وهو لا ينافي العدالة وإلا لو سلمنا بأن الاختلاف ينافي العدالة لما وجد عدل على ظهر الأرض.

الشبهة الخامسة::حديث الحوض يدل على ارتداد الصحابة

الحديث: ويقصدون بحديث الحوض ما أخرجه البخاري وغيره من حديث سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ فَمَنْ وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ وَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ قَالَ أَبُو

حَازِمٍ فَسَمِعَنِي النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عَيَّاشٍ وَأَنَا أُحَدِّثُهُمْ هَذَا فَقَالَ هَكَذَا سَمِعْتَ سَهْلًا فَقُلْتُ نَعَمْ قَالَ وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَسَمِعْتُهُ يَزِيدُ فِيهِ قَالَ إِنَّهُمْ مِنِّي فَيُقَالُ إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي[1].

الجواب:

والمراد بهؤلاء على الراجح من أقوال أهل العلم أن هؤلاء هم المنافقون من هذه الأمة، قال القرطبي في المفهم: اختلف العلماء في تأويله، فالذي صار إليه الباجي وغيره – وهو الأشبه بمساق الأحاديث–: أن هؤلاء الذين يقال لهم هذا القول ناس نافقوا، وارتدرا من الصحابة وغيرهم، فيحشرون في أمة النبي صلى الله عليه وسلم .، كما قد تقدم من قوله: ((وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها))، وعليهم سيما هذه الأمة من الغرة والتحجيل، فإذا رآهم النبي . صلى الله عليه وسلم . عرفهم بالسيما، ومن كان من أصحابه بأعيانهم فيناديهم: ((ألا هلم))، فإذا انطلقوا نحوه حيل بينهم وبينه، وأُخِذ بهم ذات الشمال. فيقول النبي .

1 صحيح البخاري ج 17 ص 539 ح 7050

صلى الله عليه وسلم .: ((يا رب مني ومن أمتي))[1].

وإذا عرف هذا أن المراد بهم المنافقون فإن المنافقين لا يدخلون في مسمى الصحابة كما تقدم، والطعن في عدالة الصحابة هو طعن في الدين كله إذ أنهم هم نقلة الكتاب الكريم وسائر شرائع الدين، كما نقل عن أبي زرعة الرازي أنه قال: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فاعلم انه زنديق وذلك أن الرسول صلى الله عليه و سلم عندنا حق والقرآن حق وانما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم وانما يريدون ان يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة[2].

1 المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي ج 1 ص 453

2 الكفاية في علم الرواية ج 1 ص 49

الخلاصة:

يرى أهل السنة أن:العدالة لا تعني العصمة . الصحابة قد يخطئون ويذنبون، لكن لا يُرد خبرهم لمجرد ذلك .تعديلهم مبني على نصوص الوحي، لا على مجرد حسن الظن .

ما وقع بينهم من خلاف لا يقدح في أصل عدالتهم عند جمهور علماء أهل السنة .

وبذلك يتبين أن القول بعدالة الصحابة عند أهل السنة مبني على نصوص من القرآن والسنة وإجماع علماء الحديث والأصول، مع التأكيد على أن العدالة عندهم لا تستلزم العصمة، وأن الوقائع التاريخية تُفهم في ضوء هذا الأصل ومنهجهم في الاجتهاد والنقل.

الفصل السابع

شبهات الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه

أبو هريرة رضي الله عنه من أكثر الصحابة روايةً للحديث، ولذلك كان أكثر الصحابة تعرضًا للنقد قديمًا وحديثًا. وسوف نقوم بعرض هذه الشبهات ورد أهل العلم عليها

وفيما يلي أشهر الشبهات مع نسبتها إلى أصحابها:

شبهة كثرة الرواية:

الشبهة:

كيف يروي أبو هريرة أكثر من خمسة آلاف حديث، مع أنه أسلم متأخرًا (سنة 7 هـ)، ولم يصحب النبي ﷺ إلا نحو أربع سنوات؟

جواب أهل العلم:

أبو هريرة لازم النبي ﷺ ملازمةً تامة، بينما كان كثير من الصحابة منشغلين بالتجارة أو الزراعة

وقد رد أبو هريرة رضي الله عنه هذه الشبة بنفسيه حين قال: إِنَّ النَّاسَ

يَقُولُونَ أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَلَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا ثُمَّ يَتْلُو{إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى إِلَى قَوْلِهِ الرَّحِيمُ}

إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنْ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمْ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنْ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمْ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ[1].

دعا له النبي ﷺ بالحفظ، كما ثبت في صحيح البخاري

قال أبو هريرة: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ قَالَ ابْسُطْ رِدَاءَكَ فَبَسَطْتُهُ قَالَ فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ ضُمَّهُ فَضَمَمْتُهُ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بعده[2].

أكثر رواياته ليست أحاديث مستقلة، بل تشمل المكرر والأسانيد المختلفة

1 صحيح البخاري ج 1 ص 122 ح 118

2 صحيح البخاري ج 1 ص 123 ح 119

شبهة نسيانه ثم حفظه:

الشبهة:

كان أبو هريرة ينسى، فكيف أصبح أوثق الرواة؟

جواب أهل العلم:

ثبت أنه اشتكى للنبي ﷺ ضعف الحفظ، فدعا له، فقال أبو هريرة: "فما نسيت بعد ذلك شيئًا، وقد تقدم الحديث في البخاري ، ولذلك عدّه المحدثون من خصائصه .

.شبهة روايته عن معاوية بن أبي سفيان

الشبهة:

زعم بعضهم أن أبا هريرة كان يضع أحاديث لمصلحة الدولة الأموية

وهذا ادعاء باطل، فنحن ننزه الصحابة من الكذب في حديث الناس فكيف بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا محال في حق الصحابة الذين اصطفاهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم وجعلهم حملة لدينه ومبلغين شريعته، وأبو هريرة رضي الله عنه هو من

رواة الحديث المتواتر: من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار، فكيف يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبح الله من يقول بهذا الكلام.

.شبهة إنكار عمر بن الخطاب عليه

يقال إن عمر ضرب أبا هريرة ومنعه من الرواية.

جواب أهل العلم:

الثابت أن عمر كان يشدد على جميع الصحابة في التثبت من الرواية، وليس على أبي هريرة وحده .

لم يثبت بسند صحيح أنه اتهمه بالكذب ولذلك استمر أبو هريرة في الرواية في عهد عمر وبعده .

.شبهة مخالفة رواياته للعقل أو العلم

الاعتراض على أحاديث مثل حديث الذباب، أو الشمس، أو خلق آدم .

جواب أهل العلم:

هذه ليست طعنًا في أبي هريرة نفسه، وإنما في فهم بعض

الأحاديث، كثير من هذه الأحاديث رواها غير أبي هريرة أيضًا .

ناقشها شراح الحديث والأصوليون وبينوا وجوه فهمها

حديث الذباب في صحيح البخاري وغيره:عن ابي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَالْأُخْرَى شِفَاءً[1].

قال الشيخ عطية بن محمد سالم: وحديث الذباب مما ينبغي إبراز ما فيه من الإعجاز العلمي، فيخبرنا صلى الله عليه وسلم أن الذباب يحمل شيئين متضادين، وعنده إدراك يميز به ما فيه من الداء فيقدمه، وما فيه من الدواء فيؤخره، علمنا النبي صلى الله عليه وسلم كيف نتعامل معه .

قال: وأذكر كلمة قالها الدكتور أحمد شاكر – غفر الله له– في تعليقه على هذا الحديث في مسند أحمد، فقد ذكر أنه ناقش بعض زملائه الدكاترة، وحصلت بينهم مكاتبات في هذا الحديث، وكان زميله يتكلم

1 صحيح البخاري ج 8 ص 373 ح 3320

بناحية عقلانية، فقال له الشيخ أحمد شاكر: لسنا بهذا الحديث ندعو إلى التعامل مع الذباب، ولكن الإسلام دين نقاء ودين طهارة ونزاهة، وينبغي لنا أن نحترز من الذباب، ولكن الحديث علمنا الحكم فيما لو وقع الذباب، وليس معنى هذا أننا نستجلب الذباب لطعامنا، أو أننا نترك الأقذار على أبداننا، أو نترك الذباب يسقط على وجوهنا، فالإسلام أرقى الأديان نظافة، ففيه الوضوء خمس مرات، والغسل عند الجنابة، ويوم الجمعة، وغير ذلك.

إذاً: ليس الدفاع عن هذا الحديث معناه أننا نتلاءم ونتعاون مع الذباب في حياتنا، إنما هو دفاع عن السنة النبوية؛ لأننا وجدنا في الوقت الحاضر أن بعض الأطباء ينكر هذا، وأحدهم نشر ثلاث منشورات – وهي موجودة عندنا– يتهكم فيها بهذا الأمر، ويستبعده جداً إلى حد بعيد، فإذا كان المثقف والمتعلم والطبيب يصل إلى هذا الحد، ويضل بعض قاصري العقول، ويشككهم في السنة، فهذا أمر مشكل.

وكما يقول الشيخ أحمد شاكر: لقد تجرءوا على الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، فالحديث متفق عليه، ولم يجرءوا أن يطعنوا في البخاري

و مسلم، ولكن قالوا: هذا الحديث لعل أبا هريرة قد أخطأ في هذا الحديث! ثم لو جئنا إلى هذا الحديث فإننا نجد أن أبا هريرة لم ينفرد به، فقد جاء عن أبي سعيد الخدري، وعن أنس بن مالك، ورواه البيهقي، ورواه ابن خزيمة وغيرهم، فالحديث من حيث السند من أصح ما يكون، والذين خصوا أبا هريرة بالكلام عليه حسابهم على الله، و أبو هريرة أضبط الصحابة لحديث رسول الله

فكيف يأتي أشخاص متأخرون يتطاولون على صحابي جليل ك أبي هريرة رضي الله تعالى عنه؟![1].

.شبهة مخالفة عائشة بنت أبي بكر له

يقال إن عائشة رضي الله عنها كانت ترد أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه..

جواب أهل العلم:

كانت عائشة رضي الله عنها تناقش عددًا من الصحابة، وليس أبا

1 شرح بلوغ المرام للشيخ عطية بن محمد بن سلم ج 6 ص 4

هريرة وحده .

غالب اختلافاتها كانت في الفهم أو زيادة العلم، لا في اتهام الراوي بالكذب .

بقي أبو هريرة عندها ثقة، ولم تنقل عنها عبارة تصفه بالكذب، وهذا الاختلاف طبيعي بين أهل العلم لا يقدح في عدالتهم.

الخلاصة:

فأهل السنة والجماعة يرون أن أبا هريرة من أوثق رواة الحديث، وأن ما أُثير حوله من طعون لا يثبت عند التحقيق أو لا يقتضي إسقاط عدالته.

أما عند الشيعية الإمامية خاصة، فقد وُجد نقدٌ شديد لأبي هريرة عند عدد منهم، مثل ابن أبي الحديد ناقلًا لبعض الروايات والآراء ومحمد باقر المجلسي، ومعظم هذه الشبه والطعون هي من خبثهم وافكهم، وكذلك العقلانيين والعلمانيين والذين يقدمون العقل على النقل أيضا يطعنون في أبي هريرة رضي الله عنه من باب الروايات التي يرون أنها تخالف العقل، خابوا وخسروا جميعا..

الفصل الثامن

شبهات الطعن في عبد اللّه بن عمرو رضي اللّه عنه

عبد الله بن عمرو بن العاص من كبار الصحابة، ومن أكثرهم رواية للحديث، وكان معروفًا بالكتابة عن النبي ﷺ، حتى اشتهرت صحيفته باسم **الصادقة** .وقد أثار بعض الباحثين قديمًا وحديثًا عدة شبهات حول روايته، إلا أن هذه الشبهات أقل عددًا بكثير مما أثير حول أبي هريرة. وفيما يلي أشهرها مع نسبتها إلى أصحابها وبيان أدلتها ومناقشتها

أولًا: شبهة أنه كان يكتب كل ما يسمعه من النبي ﷺ

نص الشبهة.

قال بعضهم: إن عبد الله بن عمرو كان يكتب كل ما يسمعه، وقد يخطئ الإنسان في سماع الكلام أو كتابته، كما أن النبي ﷺ كان يتكلم في حال الغضب والرضا، فلا يكون كل كلامه تشريعًا.

الدليل الذي يستندون إليه

استدلوا بالحديث:

قال عبد الله بن عمر بن العاص: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا الحق[1].

جواب علماء الحديث

الحديث نفسه حجة على الجواز؛ لأن النبي ﷺ أقره على الكتابة واعتمد المحدثون صحيفته وعدّوها من أقدم المدونات الحديثية

ثانيًا: شبهة روايته عن أهل الكتاب

نص الشبهة

كان عبد الله بن عمرو يقرأ كتب أهل الكتاب، وأخذ بعض الأخبار منهم، فزعم بعضهم أن ذلك أثّر في مروياته.

1 سنن الدارمي ج1 ص 136 ح 484

الأدلة التي يستندون إليها

ورد عنه أنه أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتب أهل الكتاب، فكان يقرأ فيهما.

جواب أهل العلم

فرّق علماء الحديث بين ما يرويه عن النبي ﷺ وما يذكره من الإسرائيليات .

إذا روى عن أهل الكتاب فإنه يبين ذلك، ولا يرفعه إلى النبي ﷺ لم يقل أحد من أئمة الجرح والتعديل إن هذا يقدح في عدالته، مع الإذن بالرواية عن بني اسرائيل وأهل الكتاب.

ثالثًا: شبهة كثرة الرواية

نص الشبهة

كيف يروي أكثر من سبعمائة حديث مع أنه لم يكن ملازمًا للنبي ﷺ مثل بعض الصحابة؟

جواب العلماء

عبد الله بن عمرو كان من أحرص الصحابة على التعلم كان يكتب الحديث، بينما كثير من الصحابة اعتمدوا على الحفظ صحيفته كانت سببًا في كثرة مروياته

رابعًا: شبهة رواية أحاديث آخر الزمان

نص الشبهة

وردت عنه أخبار كثيرة في الفتن وأشراط الساعة، فادعى بعضهم أنها مأخوذة من كتب اليهود .

جواب أهل العلم

- أكثر هذه الروايات موقوفة عليه وليست مرفوعة إلى النبي ﷺ .
- أما المرفوع منها فقد رواه غيره من الصحابة أيضًا، فلا يصح نسبة مصدرها إلى الإسرائيليات بمجرد موافقتها لبعض ما في كتب أهل الكتاب .

خامسًا: شبهة التشدد في العبادة

نص الشبهة

كان عبد الله بن عمرو شديد الاجتهاد في الصيام والقيام، فادعى بعضهم أن هذا أثّر في ضبطه أو فهمه.

الدليل

ثبت في صحيح البخاري وصحيح مسلم أن النبي ﷺ نهاه عن المبالغة في الصيام والقيام، قال عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَمْ أُنَبَّأْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمَتْ الْعَيْنُ وَنَفِهَتْ النَّفْسُ صُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَذَلِكَ صَوْمُ الدَّهْرِ أَوْ كَصَوْمِ الدَّهْرِ قُلْتُ إِنِّي أَجِدُ بِي قَالَ مِسْعَرٌ يَعْنِي قُوَّةً قَالَ فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَام وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى[1].

1 صحيح البخاري ج 8 ص 518 ح 3419

جواب العلماء

هذا يتعلق باجتهاده في العبادة، ولا علاقة له بعدالته أو ضبطه في الرواية . ثم انه استجاب لنصيحة النبي ﷺ

الخلاصة

لم يُعرف عن عبد الله بن عمرو بن العاص طعن معتبر في صدقه أو عدالته عند أئمة الحديث. ومعظم الشبهات التي أثيرت حوله تدور حول:

1- كتابته للحديث.

2-اطلاعه على كتب أهل الكتاب.

3-كثرة مروياته.

4-رواياته في الفتن وأشراط الساعة.

ويرى جمهور المحدثين أن هذه الأمور لا تقدح في توثيقه، لأنهم ميّزوا بين روايته عن النبي ﷺ وما قد ينقله من أخبار أهل الكتاب، ولأن عدالته وضبطه تلقاهما علماء الحديث بالقبول.

الفصل التاسع

شبهات حول بعض النصوص الحديثية

هناك عدد من الأحاديث النبوية التي يثير حولها بعض الناس شبهات بدعوى أنها تتعارض مع القرآن أو مع العقل. وعند دراسة هذه النصوص في سياقها، ينظر العلماء إلى عدة أمور: صحة الحديث، وفهم ألفاظه، وجمعه مع النصوص الأخرى، وعدم اقتطاعه من سياقه.

وقد قرر علماء الأصول أن التعارض الحقيقي بين دليلين قطعيين ممتنع، الشريعة لا يأتي فيها التعارض الحقيقي، وإنما يقع التعارض في نظر المجتهد وفيما يأتي نماذج مع توثيق أقوال العلماء:

أولاً: حديث سحر النبي ﷺ

نص الحديث

روت عائشة بنت أبي بكر أن النبي ﷺ:

سُحِرَ ، وَقَالَ اللَّيْثُ كَتَبَ إِلَيَّ هِشَامٌ أَنَّهُ سَمِعَهُ وَوَعَاهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ سُحِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ

يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا ثُمَّ قَالَ أَشَعَرْتِ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا فِيهِ شِفَائِي أَتَانِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ مَا وَجَعُ الرَّجُلِ قَالَ مَطْبُوبٌ قَالَ وَمَنْ طَبَّهُ قَالَ لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ قَالَ فِيمَا ذَا قَالَ فِي مُشُطٍ وَمُشَاقَةٍ وَجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ قَالَ فَأَيْنَ هُوَ قَالَ فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ فَخَرَجَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ رَجَعَ نَخْلُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ فَقُلْتُ اسْتَخْرَجْتَهُ فَقَالَ لَا أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ وَخَشِيتُ أَنْ يُثِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا ثُمَّ دُفِنَتْ الْبِئْرُ [1].

الشبهة

يقول بعضهم:

إن الحديث يعارض قوله تعالى: ﴿**والله يعصمك من الناس**﴾

ويعارض عصمة النبي ﷺ في تبليغ الوحي.

1 صحيح البخاري ج 8 ص 322 ح 3268

جواب العلماء

قال القاضي عياض: وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث، وزعموا أنه يحط منصب النبوة ويشكك فيها، وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل، وزعموِا ان تجويز هذا يعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع، ولعله يتخيل إليه جبريل وليس ثَم ما يراه، أو أنه أوحى إليه وما أوحي إليه.

قال القاضي عياض: وهذا الذى قالوه باطل؛ وذلك أن الدليل قد قام على صدقه فيما يبلغه عن الله – سبحانه – وعلى عصمته فيه، والمعجزة شاهدة بصدقه، وتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل.

وما يتعلق ببعض أمور الدنيا التى لم يبعث بسببها، ولا كان رسولا مفضلاً من أجلها، وهو فى كثير منه عرضة لما يعترض البشر – فغير بعيد أن يخيل اليه من أمور الدنيا ما لا حقيقة له.

وقد قال بعض الناس: إنما المراد بالحديث: أنه كان يخيل إليه أنه وفى زوجاته وليس بوافى، وقد يتخيل فى المنام للإنسان مثل هذا المعنى، ولا حقيقة له.

فلا يبعد أن يكون (صلى الله عليه وسلم) يتخيله فى اليقظة ما لم يكن حقيقة.

وقال بعض أصحابنا: يمكن أن يكون تخيل إليه الشىء أنه فعله وما فعله، ولكن لا يعتقد ما تخيله أنه صحيح، فتكون اعتقاداته كلها على السداد، فلا يبقى لاعتراض[1].

قال القرطبي: قد جعل هذا بعض أهل الزَّيغ مطعنًا في النبوة. وقال: إذا انتهى الحال إلى هذا لم يوثق بقول من كان كذلك. والجواب: إن هذا صَدَر عن سوء فهم وعدم علم. أما سوء الفهم؛ فلأنها إنما أرادت أنه . صلى الله عليه وسلم . أخذ عن النساء، فكان قبل مقاربة الجماع يخيل إليه أنه يتأتى له ذلك، فإذا لابسه لم ينهض لغلبة مرض السحر عليه. وقد جاء هذا المعنى منصوصًا في غير كتاب مسلم. فقالت: حتى كان يخيل إليه: أنه يأتي النساء، فلا يأتيهن. ولو لم يُنقل أن ذلك في الجماع فيصح في غيره، كما صحَّ فيه. فيتخيل إليه أنه يُقْدِم على الأكل، أو المشي مثلاً؛ لأنَّه لا يُحسُّ بمانع يمنعه منه. فإذا رام ذلك،

1 إكمال المعلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض ج1 ص 44

وأخذ فيه لم يأت له ذلك، لغلبة المرض الناشيء عن السحر. لا أنه . صلى الله عليه وسلم . أوجب له خللاً في عقله، ولا تخليطًا في قوله؛ إذ قد قام برهان المعجزة على صدقه، وعصمة الله تعالى له عن الغلط فيما يبيّنه بقوله وفعله. وأما عدم علم الطاعن: فقد سلبه الله تعالى العلم بأحكام النبوات، وما تدل عليه المعجزات. فكأنهم لم يعلموا أن الأنبياء من البشر، وأنه يجوز عليهم من الأمراض، والآلام، والغضب، والضجر، والعجز، والسحر، والعين، وغير ذلك ما يجوز على البشر، لكنهم معصومون عمَّا يناقض مدلول المعجزة من معرفة الله تعالى، والصِّدق، والعصمة عن الغلط في التبليغ. وعن هذا المعنى عبَّر الله تعالى بقوله: { قل إنما أنا بشرٌ مثلكم يوحى إليَّ }. فمن حيث البشرية: يجوز عليهم ما يجوز عليهم. ومن حيث الخاصة النبويَّة: امتاز عنهم فهو الذي شهد له العلي الأعلى؛ بأن بصره ما زاغ وما طغى، وبأن فؤاده ما كذب ما رأى، وبأن قوله وحيٌ يوحى، وأنه ما ينطق عن الهوى[1].

1 المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ج 8 ص 79

وفي الحديث أن تأثير السحر إنما وقع في بعض أمور الدنيا، لا فيما يتعلق بالتبليغ

وقد أجمع المسلمون على عصمته ﷺ في التبليغ

الخلاصة:

إذا لا تعارض بين الحديث والقرآن؛ لأن العصمة المقصودة هي عصمة الوحي

ثانيا: حديث خلق المرأة من ضلع

نص الحديث

عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِىِّ –صلى الله عليه وسلم– قَالَ « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَإِذَا شَهِدَ أَمْرًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لِيَسْكُتْ وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ وَإِنَّ أَعْوَجَ شَىْءٍ فِى الضِّلَعِ أَعْلاَهُ إِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا »[1].

1 صحيح مسلم ج 4 ص 178 ح 3720

الشبهة

يزعم المشككون أن الحديث:

1.يصف المرأة بأنها معوجة أو ناقصة

2.يهين المرأة ويجعلها أقل من الرجل

3.يخالف المساواة والعدل

4.يعارض العلم لأن المرأة في زعمهم لم تخلق من ضلع

جواب العلماء

1.الحديث ليس ذما للمرأة بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بقوله: (استوصوا بالنساء خيرا)

قال الامام النووي: فيه الحث على الرفق بالنساء واحتمالهن[1].

1 شرح النووي على مسلم ج 10 ص 58

فالحديث وصية للرجل وليس ذما للنساء

2.الحديث يتكلم عن أصل خلقة المرأة وطبيعتها التي جبلها الله عليها

قال الإمام ابن بطال: وعرفنا فى هذا الحديث أن سياسة النساء بأخذ العفو منهن والصبر على عوجهن، وأن من رام إقامة ميلهن عن الحق، فأراد تقويمهن عدم الانتفاع بهن وصحبتهن لقوله عليه السلام: (إن أقمتها كسرتها)، ولا غنى بالإنسان عن امرأة يسكن إليها ويستعين بها على معايشه ودنياه، فلذلك قال عليه السلام: (إن الاستمتاع بالمرأة لا يكون إلا بالصبر على عوجها)[1].

فالمقرضون والطاعنون يجتزؤون النصوص ولا يجمعون إلى بعضها ليفهموا الفهم الصحيح، فإن الاسلام كرم المرأة ايما تكريم والنصوص الدالة على ذلك كثيرة فيجب أن تجمع على هذا النص ليفهم فهما صحيحاً ، ويكفى النساء المسلمات شرفاً على الرجال أن أول من آمن بالرسول صلي الله عليه وسلم هى زوجته السيدة خديجة، وأول شهيدة

1 شرح صحيح البخاري لابن بطال ج 7 ص 295

فى الإسلام هى سُميَّة أم عمَّار بن ياسر، وأول من أوُتُمِنَ على حفظ كتاب الله بعد جمعه هى أم المؤمنين حفصة بنت عمر.

وقال صلي الله عليه وسلم: (أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خُلُقاً، وخياركم لنسائهم خلقاً)

وقال صلي الله عليه وسلم: (خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلى، ما أكرم النساء إلا كريم، وما أهانهنَّ إلا لئيم)

الخلاصة:

1.الحديث بدأ وانتهى بالوصية بالنساء، فقصوده الإحسان إليهن لا الانتقاص منهن

2.العوج ليس عيبا أخلاقيا مطلقا، وإنما وصف لطبيعة وجبلت المرأة

3. التشبيه بالضع تشبيه تمثيلي؛ فالضلع مع اعوجاجه يؤدي وظيفته ويحمي القلب، ولو ازيل اعوجاجه انكسر

4.(كسرها) كناية عن الطلاق أو إفساد العشرة، كما جاء في رواية مسلم وكسرها طلاقها.

ثالثا: حديث «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة

عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيَّامَ الْجَمَلِ بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ الْجَمَلِ فَأُقَاتِلَ مَعَهُمْ قَالَ لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَّكُوا عَلَيْهِمْ بِنْتَ كِسْرَى قَالَ لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً[1].

الشبهة

كيف يوافق القرآن الذي ذكر نجاح ملكة سبأ؟

جواب العلماء رأي الجمهور

قال أهل لعلم:هذا الحديث لا يعارض ما جاء في القرآن عن ملكة سبأ وذلك للآتي:

1.القرآن لم يمدح ملكها لأنها أمرأة

وانما مدح عقلها، وحسن نظرها، ثم اسلامها

2.القصة خبر عن أمة سابقة، وليس نصا تشريعيا يقرر جواز كل

1 صحيح البخاري ج 10 ص 522 ح 4425

صور الولاية

3.نجاح بعض الملكات لا يعارض الحديث، فالملكة لا تمارس السلطة التنفيذية الفعلية

4.نجاح بعض الأفراد لا يغير الحكم الشرعي فالشرع يبين الأحكام على الغالب والمقاصد العامة، لا على الوقائع الفردية

5. هل الحديث ينتقص من المرأة؟

لا؛ لأن الأحكام الشرعية تبنى على طبيعة المنصب لا على كرامة الشخص.

فالولاية العظمى في الفقه الإسلامي كانت تتضمن:

قيادة الجيوش .

إعلان الحرب والسلم .

إقامة الحدود .

تمثيل الأمة كلها .

الولاية العامة على الرجال والنساء .

ولذلك اشترط الفقهاء لها شروطًا عديدة، منها: الإسلام، والعدالة، والعلم، والقدرة، والذكورة عند جمهورهم. فاشتراط الذكورة عندهم ليس لأن المرأة أقل إنسانية، كما أن اشتراط الإسلام ليس انتقاصًا من غير المسلم، وإنما هو شرط متعلق بطبيعة المنصب.

6.أجمع جمهور العلماء على عدم جواز امامة المرأة في الولاية العامة

الجمهور من الإمام النووي، وابن حجر العسقلاني، وابن قدامة، والماوردي وغيرهم استدلوا بالحديث على اشتراط الذكورة في الإمامة العظمى .

وذهب بعض العلماء والباحثين المعاصرين إلى أن الحديث خاص بواقعة الفرس أو أنه لا ينطبق على أنظمة الحكم الحديثة، لكن هذا ليس هو قول جمهور الفقهاء المتقدمين .

7. هل يمنع الحديث المرأة من كل ولاية؟

لا.

الجمهور قصروا الاستدلال بالحديث على الإمامة العظمى، أما ما دونها فقد وقع فيه خلاف بين الفقهاء، وأجاز كثير منهم للمرأة أعمالًا وولايات معينة بحسب طبيعتها، كما ثبت تاريخيًا أن نساءً قمن بالتعليم، والإفتاء، ورواية الحديث، والإدارة، والاحتساب في بعض الصور.

الخلاصة

الشبهة تنشأ من توسيع مدلول الحديث إلى ما لم يدل عليه. فالحديث:

صحيح الثبوت .

موضوعه عند جمهور الفقهاء هو الإمامة العظمى، لا جميع المناصب .

لا يتضمن انتقاصًا من قيمة المرأة أو إنسانيتها، وإنما يتناول شروط منصب معين .

وجود نساء نجحن في بعض صور الحكم لا يُعد عند الجمهور نقضًا للحديث؛ لأن الحديث ليس تقريرًا بأن كل امرأة تفشل في كل قيادة، وإنما هو حكم متعلق بنوع محدد من الولاية .

رابعا: حديث: «أتدري أين تذهب الشمس؟»

شبهة حديث

من أكثر الشبهات تداولًا، وغالبًا سببها قراءة الحديث بمعزل عن لغة العرب وشروح العلماء.

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي ذَرٍّ حِينَ غَرَبَتْ الشَّمْسُ أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ فَتَسْتَأْذِنَ فَيُؤْذَنُ لَهَا وَيُوشِكُ أَنْ تَسْجُدَ فَلَا يُقْبَلَ مِنْهَا وَتَسْتَأْذِنَ فَلَا يُؤْذَنَ لَهَا يُقَالُ لَهَا ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ}[1]

1 صحيح البخاري ج 8 ص 246 ح3199

الشبهة

يقال: "العلم أثبت أن الشمس لا تذهب إلى مكان، وإنما الأرض هي التي تدور، فكيف يقول الحديث إنها تذهب وتسجد؟"

وهذا الاعتراض مبني على فهم غير دقيق للنص.

الجواب

أولًا: الحديث لا يقرر أن الشمس تدور حول الأرض

النبي ﷺ قال" :تذهب"، ولم يقل: "تدور حول الأرض."

وكلمة "تذهب" في العربية لا تحدد كيفية الحركة، بل تثبت أصل الحركة فقط.

واليوم العلم نفسه يقرر أن الشمس تتحرك:

تدور حول نفسها .

وتدور حول مركز درب التبانة .

وتسير في الفضاء بسرعة كبيرة .

إذن القول بأن الشمس "تذهب" ليس مخالفًا للعلم، لأن الشمس متحركة فعلًا.

ثانيًا: الغروب وصفٌ بحسب المشاهدة

القرآن نفسه يقول:

﴿**حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة**﴾.

ولا يفهم أحد أن الشمس تدخل في عين ماء، وإنما هذا وصف لما يراه الناظر.

ونحن اليوم، مع معرفتنا بدوران الأرض، لا نزال نقول:

- طلعت الشمس .
- غربت الشمس .

وهذا استعمال صحيح لغويًا.

ثالثًا: ما معنى سجود الشمس؟

السجود هنا من أمور الغيب.

والقرآن أخبر أن جميع المخلوقات تسبح وتسجد لله:

{ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات ومن في الأرض والشمس والقمر}[1].

وقال:

﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾[2].

فليس سجود الشمس كسجود الإنسان، ولا يلزم أن نعرف كيفيته.

رابعًا: ما معنى "تحت العرش"؟

العرش محيط بالمخلوقات كلها، وكل الكون دونه.

لذلك قال العلماء إن كل المخلوقات هي تحت العرش.

فلا يدل الحديث على أن الشمس تخرج من الكون أو تقف عند نقطة معينة.

ذكر ابن حجر العسقلاني في شرحه أن المراد سجود حقيقي يعلمه الله،

1 سورة الحج الآية 18

2 سورة الاسراء الآية رقم 44

وليس في الحديث ما يقتضي أن الشمس تخرج عن مدارها أو تتوقف عن سيرها.

خامسًا: هل الحديث يعارض الفلك الحديث؟

لا.

الحديث يتكلم عن:

حركة الشمس (وهي حقيقة علمية).

سجودها لله (وهذا أمر غيبي).

إذن الله لها بمواصلة سيرها (وهذا من الغيب أيضًا).

ولا يتعرض لشرح النظام الفلكي أو يجعل الأرض مركز الكون.

الخلاصة

الحديث لا يعارض العلم؛ لأنه:

لم يقل إن الشمس ثابتة بالنسبة للأرض أو تدور حولها .

أثبت حركة الشمس، والعلم يثبت أنها متحركة .

سجود الشمس أمر غيبي لا يخضع للتجربة العلمية .

قوله» :تحت العرش «لا يعني انتقالها إلى مكان خارج الكون، لأن جميع المخلوقات تحت عرش الله .

ولهذا لم يرَ كبار شُرّاح الحديث، مثل ابن حجر العسقلاني والنووي، أي تعارض بين الحديث وبين الحقائق الكونية، لأن الحديث لم يُقصد به تعليم الناس علم الفلك، وإنما الإخبار عن أمر غيبي مع استخدام لغة عربية مفهومة في وصف الظواهر المشاهدة .

المراجــع والمصــادر

1. **الكتاب: صحيح مسلم – المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري** – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي – عدد الأجزاء: 5

2. **الكتاب: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه** – المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري – المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر – الناشر: دار طوق النجاة – الطبعة: الأولى 1422هـ – عدد الأجزاء: 9

3. **الكتاب: إعلام الموقعين عن رب العالمين** – تأليف: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية 751هـ – دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد – الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة – 1388هـ/1968م

4. **الكتاب: الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم** – المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري – الناشر: دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة . بيروت – الطبعة: عدد الأجزاء: ثمانية أحزاء في أربع مجلدات

5. **الكتاب: مجموع الفتاوى**

المؤلف: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني.

المحقق: أنور الباز – عامر الجزار

الناشر: دار الوفاء

الطبعة: الثالثة، 1426 هـ / 2005 م

عدد الأجزاء: 37 (35 + 2 فهارس)

6. الكتاب: المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال

أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي

سنة الولادة 673هـ/ سنة الوفاة 748هـ

تحقيق محب الدين الخطيب

عدد الأجزاء 1

7. **الكتاب: الطبقات الكبرى**

المؤلف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري

المحقق: إحسان عباس

الناشر: دار صادر – بيروت

الطبعة: 1 – 1968 م

عدد الأجزاء: 8

8. **الكتاب: فتح الباري**

المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)

المحقق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب

رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي

الناشر: دار الفكر (مصور عن الطبعة السلفية)

9. الكتاب: سنن أبي داود

المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني

الناشر: دار الكتاب العربي . بيروت

عدد الأجزاء: 4

10. الكتاب: الأم

تأليف: الامام ابي عبد الله محمد بن ادريس الشافعي 150 – 204 مع مختصر المزني الجزء الاول

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الاولى 1400 هـ 1980 م

الطبعة الثانية: 1403 هـ 1983 م

11. الكتاب: تفسير القرآن العظيم

المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى: 774هـ)

المحقق: محمود حسن

الناشر: دار الفكر

الطبعة: الطبعة الجديدة 1414هـ/1994م

12. الكتاب: مسند الإمام أحمد بن حنبل

المؤلف: أحمد بن حنبل

المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون

الناشر: مؤسسة الرسالة

الطبعة: الثانية 1420هـ، 1999م

عدد الأجزاء: 50 (45+5 فهارس).

13. الكتاب: مشكاة المصابيح

للعلامة الشيخ ولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي مع شرحه مرعاة المفاتيح للشيخ أبي الحسن عبيدالله بن العلامة محمد عبدالسلام المباركفوري حفظه الله

عدد الأجزاء / 9

14. [مدارج السالكين – ابن قيم الجوزية]

الكتاب: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين

المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله

الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت

الطبعة الثانية، 1393 – 1973

تحقيق: محمد حامد الفقي

عدد الأجزاء: 3

15. **الكتاب: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**

المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري

الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387

تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ,محمد عبد الكبير البكري

عدد الأجزاء: 22

16. **الكتاب: الرسالة التبوكية زاد المهاجر إلى ربه**

المؤلف: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله

الناشر: مكتبة المدني – جدة

تحقيق: د. محمد جميل غازي

عدد الأجزاء: 1

17. **الكتاب: تفسير القرطبي**

مصدر الكتاب: موقع يعسوب

[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع والكتاب مذيل بالحواشي]

عدد الأجزاء: 20

المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبو عبد الله

17. **الكتاب: اللباب في علوم الكتاب**

المؤلف: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي

دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – 1419 هـ – 1998 م – الطبعة: الأولى – عدد الأجزاء / 20

تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض

18. **الكتاب: شعب الإيمان**

المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت

الطبعة الأولى، 1410

تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول

عدد الأجزاء: 7

19. **[مقدمة ابن الصلاح – مقدمة ابن الصلاح]**

الكتاب: علوم الحديث

المؤلف: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري

الناشر: مكتبة الفارابي

الطبعة: الأولى 1984 م

عدد الأجزاء: 1

20. **الكتاب: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**

المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي

الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت

الطبعة الثانية، 1414 – 1993

تحقيق: شعيب الأرنؤوط

عدد الأجزاء: 18

21. **الكتاب: الاستذكار**

المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري

الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت

الطبعة الأولى، 1421 – 2000

تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض

عدد الأجزاء: 8

22. **الكتاب: عمدة القاري شرح صحيح البخاري**

المؤلف: بدر الدين العيني الحنفي

مصدر الكتاب: ملفات وورد من ملتقى أهل الحديث

[الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع]

22. **الكتاب: فيض القدير شرح الجامع الصغير**

المؤلف: عبد الرؤوف المناوي

الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر

الطبعة الأولى، 1356

عدد الأجزاء: 6

23. **الكتاب: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**

المؤلف: الملا على القاري

للعلامة الشيخ ولي الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي

مع شرحه مرعاة المفاتيح للشيخ أبي الحسن عبيدالله بن العلامة محمد عبدالسلام المباركفوري حفظه الله

عدد الأجزاء / 9

24. **الكتاب: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**

المؤلف: ابن شرف النووي

مصدر الكتاب: موقع الوراق

25. الكتاب: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح

المؤلف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي

الناشر: دار الفكر للنشر والتوزيع – بيروت – لبنان

الطبعة الأولى، 1389هـ – 1970م

تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان

عدد الأجزاء: 1

26. الكتاب: السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السن

المؤلف: محمد بن عمر بن محمد بن عمر رشيد الفهري أبو عبد الله

الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة

الطبعة الأولى، 1417

تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي

عدد الأجزاء: 1

27. **الكتاب: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**

المؤلف: محمد بن إبراهيم بن جماعة

الناشر: دار الفكر – دمشق

الطبعة الثانية، 1406

تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان

عدد الأجزاء: 1

28. **الكتاب: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**

المؤلف / الشيخُ الفقيهُ الإمام، العالمُ العامل، المحدِّثُ الحافظ، بقيَّةُ السلف، أبو العبَّاس أحمَدُ بنُ الشيخِ المرحومِ الفقيهِ أبي حَفْصٍ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الحافظ، الأنصاريُّ القرطبيُّ، رحمه الله وغَفَر له

المكتبة الشاملة

29. **الكتاب: الكفاية في علم الرواية**

المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي

الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة

تحقيق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني

عدد الأجزاء: 1

30. **الكتاب: شرح بلوغ المرام**

المؤلف: عطية بن محمد سالم (المتوفى: 1420هـ)

مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية

31. الكتاب: سنن الدارمي

المؤلف: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي

الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت

الطبعة الأولى، 1407

تحقيق: فواز أحمد زمرلي , خالد السبع العلمي

عدد الأجزاء: 2

32. **الكتاب: إكمال المعلم شرح صحيح مسلم – للقاضي عياض**

المؤلف: العلامة القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي 544 هـ

عدد الأجزاء / 8

33. **الكتاب: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**

المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي

الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

الطبعة الطبعة الثانية، 1392

عدد الأجزاء: 18

34. **الكتاب: شرح صحيح البخارى . لابن بطال**

المؤلف: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي

دار النشر: مكتبة الرشد – السعودية / الرياض – 1423هـ – 2003م

الطبعة: الثانية

تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم

عدد الأجزاء / 10

35. **الكتاب: الإصابة في تمييز الصحابة**

المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي

الناشر: دار الجيل – بيروت

الطبعة الأولى، 1412

تحقيق: علي محمد البجاوي

عدد الأجزاء: 8